Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation
DAPE/ DPC/ SAS

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية المنشآت العامة والخوصصة

ملخص التقرير المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2021
حول المؤسسات والمقاولات العمومية

أعطى صاحب الجلالة نصره الله في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، بتاريخ 29 يوليوز 2020، توجيهاته السامية من أجل تنزيل خطة إنعاش طموحة وتعميم التغطية الاجتماعية و**إصلاح القطاع العام.**

كما دعا جلالته إلى **الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية**. ولهذه الغاية، **دعا لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.**

وفي نفس السياق، وفي **خطابه السامي أمام البرلمان بمناسبة افتتاح** الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، دعا صاحب الجلالة حفظه الله إلى **القيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة للقطاع العام**. كما دعا إلى أن تقوم الوكالة سالفة الذكر بدور هام في هذا المجال.

كما دعا صاحب الجلالة إلى إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي «**مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات**»، حيث أطلق عليه صاحب الجلالة اسم "صندوق محمد السادس للاستثمار".

وتضفي هذه **التوجيهات الملكية** دينامية جديدة لإصلاح قطاع استراتيجي للبلاد. كما تشكل منعطفا تاريخيا بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية والتي ستشهد قيادتها الاستراتيجية وتدبيرها وحكامتها تحولا جذريا.

وتأتي هذه التوجيهات لتؤكد على التعليمات التي أعطاها صاحب الجلالة خلال **المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2018** والمتعلقة بإعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغية ضمان ديمومة نموذجها الاقتصادي وإرساء أسس تنميتها المستقبلية عبر تركيز تدخلاتها على مهامها الأساسية.

I. القطاع العام -تقديم وتحليل عام-

1.1. مكونات المحفظة العمومية

1.1.1. مكونات المحفظة العمومية وتطورها

تتكون المحفظة العمومية في متم شتنبر 2020 من 225 **مؤسسة عمومية** تنشط في قطاعات متنوعة ومن 43 **مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة.**

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمقاولات العمومية تمتلك 492 شركة تابعة أو مساهمات مباشرة أو غير مباشرة، منها 54% مملوكة بالأغلبية من طرف المقاولات والمؤسسات والعمومية. كما ظل عدد الشركات ذات المساهمة المباشرة، التي تملكها الجماعات الترابية، مستقرا في 22 هيئة، أي تقريباً نفس العدد الذي كان عليه في العامين الماضيين.

2.1.1. توزيع المحفظة العمومية حسب الفئة

❖ المؤسسات والمقاولات العمومية التجارية

تشمل فئة **المؤسسات والمقاولات العمومية التجارية** كلا من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات المالية العمومية.

بلغ عدد **المؤسسات والمقاولات العمومية التجارية**، حتى متم شتنبر 2020، 71 هيئة (منها 28 مؤسسة عمومية و43 **مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة**)، تمثل نسبة 26.5% من المحفظة العمومية، بينما تمتلك 98% من الشركات التابعة أو المساهمات العمومية (482).

❖ المؤسسات والمقاولات العمومية غير التجارية

تضم فئة **المؤسسات والمقاولات العمومية غير التجارية** مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري التي تقوم على الخصوص بتقديم خدمة عمومية (التعليم، الصحة...) وذلك بالإضافة إلى للمؤسسات الاجتماعية العمومية.

شكلت **المؤسسات والمقاولات العمومية غير التجارية**، حتى نهاية شتنبر 2020، نسبة 73,5% من المحفظة العمومية (197 مؤسسة عمومية)، بينما تمتلك 2% فقط من الشركات التابعة أو المساهمات العمومية (10).

3.1.1. التوزيع القطاعي والمجالي للمؤسسات والمقاولات العمومية

تتواجد المؤسسات والمقاولات العمومية في معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والفلاحة والصيد البحري والتكوين والتعليم والصحة والتكوين المهني والسياحة والصناعة واللوجستيك والخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل متزايد على تطوير وجودها الدولي.

وعلى صعيد آخر، تم إطلاق مجموعة من البرامج التنموية على المستوى الوطني بفضل إشراك مجموعة كبيرة من الهيئات المكونة للمحفظة العمومية التي تمثل نسبة 64%.

على الرغم من ذلك، تتركز المحفظة العمومية على المستوى الجهوي في جهتين (الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات) بنسبة 53% من إجمالي المؤسسات والمقاولات العمومية. ومع ذلك، فإن العديد من هذه الهيئات المتواجدة في هاتين الجهتين تجري أنشطتها على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حضور متزايد للمحفظة العمومية الوطنية على الصعيد الدولي من خلال تواجد 86 شركة تابعة، نسبة الخمس (1/5) منها تم تأسيسها حديثًا في إفريقيا، وذلك نظرا للفرص الاستراتيجية التي توفرها القارة.

2.1. المؤشرات الأساسية

برسم الفترة 2018-2023، عرفت أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية تطورا إيجابيا. وبالمقابل، فقد سجلت توقعات الاختتام لسنة 2020، انخفاضا في المؤشرات ، نظرًا للآثار الاقتصادية التي نجمت عن كوفيد 19.

عرف رقم معاملات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2019 ارتفاعا نسبته 6%، مع توقع تسجيل انخفاض نسبته 4% خلال سنة 2020. وستشهد توقعات رقم المعاملات خلال الفترة 2021-2023 زيادة تدريجية مقارنة بعام 2020 لتصل الى ما قيمته 308.640 مليون درهم.

تزايدت القيمة المضافة لسنة 2019 بنسبة 4% مقارنة بالسنة السابقة، بينما ستنخفض توقعات الاختتام لسنة 2020 بنسبة 2% مقارنة بسنة 2019. وستعرف الفترة 2021-2023 ارتفاعا في القيمة المضافة لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.

بلغ حجم التوقعات المحينة لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 70.172 مليون درهم، مسجلة تراجعا بنسبة 31% مقارنة بالتوقعات الأولية ومجموعها 101.195 مليون درهم. ويعزى هذا التعديل الى القرارات الناتجة عن مناقشات الميزانية وعمل المجالس التداولية والهيئات واللجن التشريعية للمؤسسات والمقاولات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط هذا التراجع أساسا بتأثير وباء كوفيد-19على نشاط بعض المؤسسات والمقاولات العمومية وعلى الجدول الزمني لتنفيذ بعض المشاريع التي تم تأجيلها.

أما بالنسبة لسنة 2021، فيتوقع ان يعرف حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية نموا بنسبة 17% ليبلغ 81.884 مليون درهم وذلك رغم غياب الرؤية الاقتصادية التي سببتها الجائحة.

وعلى صعيد آخر، بلغت **الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية**، في 2019، لفائدة الميزانية العامة للدولة ما يناهز 13.794 مليون درهم، مسجلة بذلك نسبة ارتفاع مهمة بقيمة 48% مقارنة بإنجازات سنة 2018، ويرجع ذلك بالأساس إلى تحصيل 900 مليون درهم برسم تفويت الأصول بين المؤسسات والمقاولات العمومية و2.400 مليون درهم في إطار الآلية الجديدة المعتمدة لتمويل ميناء آسفي الجديد. ويبلغ معدل الإنجاز 120% مقابل 95% في نهاية دجنبر 2018.

وتبلغ توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية في قانون المالية التعديلي لسنة 2020 ما قدره 14.697 مليون درهم، مسجلة بذلك إيرادات إضافية قدرها 2.488 مليون درهم مقارنة بالتوقعات الأولية (12.209 مليون درهم).

بالنسبة لسنة 2021، تبلغ التوقعات ما قدره 17.118 مليون درهم، بما في ذلك تفويت الأصول ودون احتساب مداخيل الخوصصة المقدرة بما يناهز 4.000 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 16% مقارنة بتوقعات قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

II. المؤسسات والمقاولات العمومية في صلب الدينامية الاقتصادية والاجتماعية

تميزت سنتي 2019 و2020 بمواصلة الحوارات مع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وبريد المغرب والشركة الوطنية للنقل الجوي والشركة الوطنية للطرق السيارة ومجموعة التهيئة العمران والمكتب الوطني للمطارات. ويتجلى الهدف الأساسي من هذه الحوارات في تحديد إجراءات هيكلية لتنفيذ تحسين حكامتها وأدائها وتحديد الإجراءات لتعزيز دور الدولة المساهمة.

وفي هذا الإطار وبهدف إطلاق أسس نموذج جديد قادر على ضمان تطوير ونمو قطاع السكك الحديدية، تحدد مذكرة التفاهم بين الدولة و**المكتب الوطني للسكك الحديدية** والتي تم توقيعها في يوليوز 2019 خطة إعادة الهيكلة للقطاع من خلال:

- مرحلة أولى مخصصة لإعادة تشكيل ديون المكتب وتفويت الأصول غير الاستراتيجية وتقييم الأصول المتواجدة حول المحطات؛
- مرحلة ثانية من التحول المؤسساتي الذي ستتم إعطاء انطلاقته في 2022 والذي من شأنه أن يؤدي إلى الفصل بين النشاط التجاري وتدبير تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية.

بالنسبة لقطاع المطارات، تتواصل المشاورات من أجل تنفيذ توصيات الدراسة المتعلقة بالنموذج الاقتصادي الجديد **للمكتب الوطني للمطارات** والذي يهدف إلى الفصل بين المهمة السيادية المتعلقة بالطيران المدني والنشاط التجاري للمطارات الكبرى والتي سيتم إسنادها لهيئات مخصصة لضمان تطوير وإضفاء المهنية على التدبير مع تشجيع الشراكة مع الفاعلين الخواص بشكل أكبر.

وفيما يتعلق **بالخطوط الملكية المغربية** وبالنظر إلى التأثير الشديد لأزمة كوفيد-19 على قطاع النقل الجوي بالمغرب وحول العالم، تواصل الأطراف المعنية، بطريقة جدية المشاورات لإجراء مراجعة معمقة لنموذج الشركة من أجل ضمان تموقع مثالي في السوق من خلال خطة إعادة هيكلة تهم، على الخصوص، إعادة حصر حجم الأسطول وترشيد النفقات وإعادة تشكيل المستخدمين.

وفيما يتعلق **بقطاع الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب**، تواصل لجنة القيادة أشغالها لدراسة إحداث شركات توزيع جهوية متعددة الخدمات، تدمج المهام الثلاثة (الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل). ويندرج هذا المشروع الهيكلي في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى الفصل بين أنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقا لإصلاح الإطار المؤسساتي **لقطاع الطاقات المتجددة** الذي تم اعتماده في 2016، تم في مارس 2020، إبرام اتفاق تحويل مشاريع الطاقة المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة

"مازن" في انتظار إكمال هذه العملية قبل شتنبر 2021 من خلال حل جميع الإشكاليات التي ينبغي تجاوزها من أجل الإسناد الفعلي للطاقات المتجددة لمازن.

ومن جهته، وضع **المكتب الوطني المغربي للسياحة** خطة عمل تهدف إلى تحويل الأزمة المرتبطة بوباء كوفيد-19 إلى فرصة واستعادة سريعة لحصصه في السوق مع البلدان الوافدة، مع الحفاظ على تنافسية وجهة المغرب في سياق يتسم بإعادة استكشاف الأسواق والمنافسة المحتدمة بعد الأزمة.

III. أوجه الخلل والهشاشة المعيقة لتطور القطاع العام

ينبغي التذكير بأن نتائج التقييمات المنجزة من طرف مختلف هيئات المراقبة (البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات والتدقيق الخارجي المنجز لفائدة رئيس الحكومة والمفتشية العامة للمالية وأعوان المراقبة التابعين للوزارة المكلفة بالمالية...)، تشير إلى أنه بالرغم من مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البنيات التحتية والخدمات العمومية والانفتاح الدولي...)، يظل تطورها رهينا بتجاوز بعض الاختلالات وأوجه الضعف منها:

- تضاعف عدد المؤسسات والمقاولات العمومية، خصوصا ذات الطابع غير التجاري مع تداخل بعض المؤسسات والمقاولات العمومية مع هياكل إدارية تابعة للوزارات؛
- اعتماد المؤسسات والمقاولات العمومية، خصوصا ذات الطابع غير التجاري على الميزانية العامة للدولة؛
- التركيز وضعف التحويلات المالية من المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الدولة؛
- تزايد احتياجات المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بخصوص دعم الدولة فيما يتعلق بالموارد الذاتية و/أو بالضمانات من أجل الحفاظ على استدامتها وتطورها؛
- الافتقار إلى التفاعلات الإيجابية والتكاملات التي تمكن من النمو الخارجي؛
- ضعف النماذج الاقتصادية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية ضرورة إضفاء المزيد من الدينامية على الحكامة؛
- تعثر عمليات تصفية أكثر من 70 هيئة منذ أزيد من 10 سنوات بسبب ضعف انخراط الوزارات الوصية المعنية.

وقد تفاقمت نقاط الضعف الواردة أعلاه في ظل السياق الناجم عن **جائحة كوفيد-19** والتي أثرت بشكل مباشر على بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي أظهرت ضعفا في هيكلتها. كما خلقت الأزمة فرصا جديدة من أجل تسريع تنزيل إصلاحات هيكلية.

IV. سبل الإصلاح العميق للقطاع العام

المرحلة الأولى (أكتوبر 2018-يونيو 2020): مخطط عمل يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

خلال سنة 2019 وحتى 29 يوليوز 2020، تاريخ خطاب العرش، تم تنزيل خطة عمل تطبيقا **للتوجيهات الملكية** التي تم تقديمها خلال **المجلس الوزاري في 10 أكتوبر سنة** 2018، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

هكذا، تميزت سنتا 2019 و2020، على الخصوص، بمواصلة إجراء **الحوارات الاستراتيجية** مع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، خاصة المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وبريد المغرب والشركة الوطنية للنقل الجوي والمكتب الوطني للمطارات ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على تعزيز حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر **إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة** على هذه الهيئات وكذا من خلال **تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات**.

من جهة أخرى، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2018 وفي المجلس الوزاري المنعقد يوم 10 أكتوبر 2018، تواصل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة اتخاذ إجراءات تهدف لإيجاد حلول ملموسة لإشكالية **آجال**

الأداء، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية. وفي هذا الصدد، تم وبصفة منتظمة، منذ أكتوبر 2019، نشر آجال الأداء التي صرحت بها المؤسسات والمقاولات العمومية. كما تم تشجيع هذه الهيئات، على غرار باقي الفاعلين العموميين، على تسريع أداء مستحقاتها تجاه المقاولات، وخصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدًا وذلك بعد نشر دورية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في 26 مارس 2020 حول هذا الموضوع. وبالمثل، تميزت سنة 2020 بعقد الاجتماع الثالث لمرصد آجال الأداء في 7 فبراير 2020، والذي تم بموجبه الاتفاق على إرساء نظام غرامات مالية ضد الشركات التي تتجاوز آجال الدفع القانونية المعمول بها، سيتم تخصيص عائدات هذا النظام لدعم تمويل ريادة الأعمال. وبالموازاة مع ذلك، تم بدء التنفيذ التدريجي للإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك عقب نشر دورية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الصادرة في 1 يونيو 2020. وقد أدى تراكم هذه الإجراءات إلى انخفاض كبير في ~~فترات~~ آجال الأداء الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

فيما يتعلق **بالطلبيات العمومية**، تميزت سنة 2020 بتسريع تنفيذ الأفضلية الوطنية من خلال نشر دوريتين، منها دورية لرئيس الحكومة بشأن تطبيق الأفضلية الوطنية وتشجيع اللجوء إلى المنتجات الوطنية (دورية رقم 2020/15 الصادرة في 10 شتنبر 2020). كما تدعو الدورية الثانية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتوفر على أنظمة خاصة بالصفقات إلى تعديل هاته الأنظمة من أجل ملاءمتها مع المقتضيات الجديدة التي أدرجتها النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية كما تم استكمالها في سنة 2019، وذلك من حيث ضرورة إعطاء الأفضلية للسوق الوطنية وتمكين التعاونيات واتحادات التعاونيات وأصحاب المشاريع الذاتية من المشاركة في طلبات العروض الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

وعلى مستوى آخر، وبهدف تطوير **الشراكات بين القطاعين العام والخاص**، تميزت سنة 2020 باعتماد القانون رقم 18-46 المعدل والمتمم للقانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتتناول النصوص التنفيذية لهذا القانون، والتي تم إدماجها في مسطرة المصادقة منذ شتنبر 2020 ، عددًا من القضايا المتعلقة بالإطار المؤسساتي وطريقة العمل، خصوصا فيما يتعلق بالحكامة وخصوصية الجماعات الترابية.

وفيما يتعلق بالخوصصة، فإن برنامج الفترة 2020-2023 يهم الهيئات المندرجة في لائحة الهيئات المزمع خوصصتها، ويتعلق الأمر بشركة اتصالات المغرب وشركة استغلال الموانئ وشركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية والشركة الوطنية لتسويق البذور وفندق المامونية وشركة الطاقة الكهربائية لتهدارت.

ولم يتوقع قانون المالية المعدل لسنة 2020 أية مداخيل برسم تفويت مساهمات الدولة. وقد تمت إعادة برمجة هذا التفويت لسنتي 2021 و2022، اعتبارا للسياق المتسم بتداعيات جائحة كوفيد-19 وتحولات السوق وكذا الآجال القانونية والتنظيمية الضرورية لإنجاز عمليات الخوصصة.

المرحلة الثانية: المرحلة الثانية (ابتداء من 29 يوليوز 2020): إطلاق الإصلاح العميق للقطاع العام

خلال **المجلس الوزاري المنعقد في 14 أكتوبر 2020**، تم التركيز على تعزيز مثالية الدولة وعقلنة تدبيرها من خلال إطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تتعلق أهم الإجراءات المتخذة، أو التي توجد في طور الإعداد، لإطلاق الإصلاح العميق للقطاع العام، تطبيقا **للتوجيهات الملكية السامية** المتضمنة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 وفي الخطاب الملكي الموجه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، أساسا بما يلي:

- إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال إعادة تحديد القطاع العام بشكل أكثر عمقا وتوازنا وإجراء عمليات إرادية لإعادة هيكلة وضبط حجم قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

1. نصوص مؤسسة لإصلاح القطاع

في أفق التفعيل السريع للتوجيهات الملكية المذكورة أعلاه، تم اقتراح **نصين مؤسسين**، للمصادقة عليهما قبل نهاية سنة 2020، ويتعلقان بما يلي:

- الإصلاح العام لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وسوف يسمح هاذان المشروعان بتأطير وتخطيط عمليات تغيير وإعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وبإبراز دور الدولة المساهمة والذي ستقوم به الوكالة الوطنية.

ومن جهة أخرى، يجري العمل من أجل تسريع تنفيذ الآليات الضرورية لضمان نجاعة تدخلات **"صندوق محمد السادس للاستثمار"**. وسوف يتم تخويل هذا الصندوق الذي تم إحداثه على شكل حساب مرصد لأمور خصوصية، الشخصية المعنوية وتمكينه من آليات التدبير الملائمة، وبالتالي تمكينه من المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني في ظل جائحة كورونا.

2. محاور الإصلاح

1.2. نحو إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية

من أجل إجراء الإصلاح، سيتم الاعتماد على **مقاربة تميز بين فئتين بشأن تكوين المحفظة العمومية**:

- **المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري (التجارية والمالية)**
  - تعزيز استدامة النموذج: تقليص الاعتماد على الميزانية العامة للدولة والرفع من المساهمة في الميزانية العامة للدولة وتثمين الأصول والشراكة بين القطاعين العام والخاص...؛
  - تعميم تحويل هاته المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة؛
  - إحداث مجموعات/أقطاب قطاعية متجانسة جديدة؛
  - تصفية/حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد مهامها ذات جدوى.
- **المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري (غير التجارية والاجتماعية)**
  - تصفية/حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد مهامها ذات جدوى مع إلحاق بعض المهام بالوزارات المعنية؛
  - تجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل انسجامها رغم جدوى مهامها؛
  - مراجعة النماذج والمهام لتقليص الاعتماد على الميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الإطار، سيقوم الإصلاح، وفق مقاربة مستهدفة وإرادية، على الجوانب الأساسية التالية لمشروع القانون: تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة (أ)، وتصفية/حل المؤسسات والمقاولات العمومية (ب)، وتقييم مهام المؤسسات والمقاولات العمومية (ج)، وإحداث المؤسسات والمقاولات العمومية (د).

(أ). تحويل المؤسسات العمومية ذات الطبيعة التجارية إلى شركات مساهمة

سيشمل هذا الجزء مقتضيات عامة تنطبق على المؤسسات العمومية المعنية بهذا التحويل، فضلا عن مقتضيات خاصة ببعض المؤسسات العمومية لمعالجة جوانب تتعلق بالمهام السيادية (التقنين والخدمة العمومية والسلطة العمومية...).

(ب). تصفية/حل المؤسسات والمقاولات العمومية

من المرتقب أن يتم حل/تصفية بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد مهامها ذات جدوى و/أو أصبحت متجاوزة، والتي تكاد تكون مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية شبه منعدمة.

في البداية، يجدر التذكير بأن 74 عملية تصفية لمؤسسات ومقاولات عمومية ما زالت في طور التنفيذ منذ أكثر من عقد بسبب الافتقار إلى الإرادة الضرورية من طرف الجهات المعنية. وفي هذا الصدد، قامت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بإطلاق دراسة متعلقة بإصلاح منظومة التصفية.

وفيما يخص مشروع القانون، فسوف يتم حصر لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة والشركات التي لم تعد مجالات عملها مطابقة لمهام المؤسسات والشركات الأم والتي يجب حلها/تصفيتها. وسيشكل فرصة لإدراج قواعد معينة وآجال لتجنب تكرار الصعوبات والتعثرات التي ميزت العمليات السابقة، ومنها بالخصوص إحداث هيئة خاصة مكلفة بإنجاز بعمليات التصفية.

(ج). تقييم مهام المؤسسات والمقاولات العمومية

أدى غياب منظومة إلزامية للتقييم المنتظم لمهام المؤسسات والمقاولات العمومية إلى الإبقاء على بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم يعد لوجودها مبررا.

هكذا، فسوف ينص مشروع الإصلاح على إلزامية القيام، كل عشر سنوات على الأقل، بتقييم مدى أهمية الإبقاء على المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تقييم معمق لمهامها. وينبغي أن تشمل هذه التقييمات كذلك الشركات التابعة.

د). إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية

يتعين، عند إحداث مؤسسة أو مقاولة عمومية جديدة أو شركات تابعة لها، التقيد بقواعد محددة وذات أثر فوري مؤدية إلى إلغاء الهيأة الإدارية أو الوزارية أو أية هيئة أخرى كانت مسؤولة سابقا عن نفس المهام التي عهد بها إلى المؤسسة أو المقاولة العمومية المعنية، وإلى نقل الموارد التي بحوزتها، عند الاقتضاء، إلى الهيأة التي تم إنشائها حديثا.

وفيما يتعلق بإحداث شركات تابعة جديدة، ينبغي أن تقتصر على الحالات التي يمكن تبريرها مثل إقامة تحالفات استراتيجية أو دعم شركاء من القطاع الخاص أو العام وفقا لنموذج أعمال مستدام. كما يتوخى ضبط حجم المحفظة العمومية من خلال عمليات التجميع/الاندماج/الإلحاق/التقارب.

وأخيراً، سوف يتم كذلك ضبط حجم المحفظة العمومية من خلال تفويت بعض الهيئات إلى القطاع الخاص بشكل كامل أو جزئي وفقاً للرؤية الجديدة لاستراتيجية الدولة المساهمة والتي سوف تسهر عليها الوكالة الجديدة التي سيتم إنشاؤها.

2.2. مشروع إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

يعد إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية من المرتكزات الأساسية للإصلاح.

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، في إطار مجال محددة سلفا من المؤسسات والمقاولات العمومية، فيما يلي:

- السهر على الحفاظ على المصالح المالية للدولة؛
- تجسيد وممارسة وظيفة الدولة المساهمة من خلال ضمان التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
- ضمان تتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تمثيل الدولة بمهنية في المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق عمل الوكالة؛
- تنفيذ برنامج الخوصصة وباقي عمليات رأس المال.

وتتمثل أهم أهداف الوكالة فيما يلي:

- تحديث وتحسين الحكامة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق هذه الوكالة وتطوير مسؤوليتها الاجتماعية؛
- البحث عن أوجه التكامل وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة على مستوى بعض مجموعات المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية مع ضمان استدامة نموذجها وضمان مردوديتها المالية؛
- مراقبة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق الوكالة، عن طريق إرساء نظام لنشر وإبلاغ المعلومات يمكن من تتبع وتقييم أدائها بانتظام.

وسيشمل نطاق الوكالة (في البداية، حوالي 60 مؤسسة ومقاولة عمومية) جميع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري.

ويعد تعديل المقتضيات المتعلقة بالخوصصة إجراء ضروريا لكي تتمكن الوكالة المراد إنشائها من تحمل صلاحيات الوزير المكلف بالخوصصة التي تم تحديدها في القانون رقم 89-39. وسوف يسمح هذا التعديل بملاءمة العمليات المتعلقة بالمحفظة المالية (بما في ذلك عمليات الخوصصة وبيع الأصول وحيازة الأسهم...) مع أهداف المسؤولية المتعلقة بهيئات الحكامة ومسيري المؤسسات والمقاولات العمومية.

3.2. مشروع تحويل صندوق الاستثمار الاستراتيجي إلى شركة مساهمة

في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي الهادفة إلى التخفيف من الآثار السلبية التي يعاني منها المغرب، مثل باقي دول العالم، جراء الأزمة الصحية والاقتصادية المتعلقة بوباء كوفيد-19 ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصي يحمل إسم "صندوق الاستثمار الاستراتيجي" بحجم مستهدف يناهز 45 مليار درهم وذلك بموجب مقتضيات المرسوم رقم 2-20-528 الصادر في 12 غشت 2020.

وقد أسندت لهذا الصندوق، الذي رُصد له مبلغ 15 مليار درهم، مهمة دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، وذلك في مختلف المجالات.

ومن أجل تفعيل هذه الآلية، سوف يتم تخويل "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الشخصية المعنوية، على شكل شركة مساهمة ذات مجلس إدارة. وسوف تتمثل مهمة هذه الشركة في دعم نشاط الفاعلين الاقتصاديين بما فيهم مقاولات القطاع الخاص والمؤسسات والمقاولات العمومية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى للقطاعين العام و/أو الخاص في مختلف القطاعات.

إن إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" في شكل شركة مساهمة له إيجابيات تتعلق أساسا بنظام الحكامة ونجاعة التدبير والشفافية.

وسيمكن هذا الإطار المؤسساتي الصندوق أيضا من اعتماد استراتيجية استثمارية تعطي مزيدا من الوضوح لأولويات واختيارات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي.